

Distr.: General
12 February 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملاً بقرارات مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) و ١٨٩٥ (٢٠٠٩) و ١٩٤٨ (٢٠١٠) و ٢٠١٩ (٢٠١١) و ٢٠٧٤ (٢٠١٢)، يشرفني أن أنقل إليكم رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وردت من الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي في الشؤون الخارجية والسياسات الأمنية، كاترين أشتون، تحيل بها التقرير الثاني والثلاثين عن أنشطة عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والمهرسك (انظر المرفق). ويغطي التقرير الفترة الممتدة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

وأرجو أن تتفضلوا بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) بان كي - مون



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام
من الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي في الشؤون الخارجية والسياسات الأمنية

وفقا لقرارات مجلس الأمن ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و١٦٣٩ (٢٠٠٥) و١٧٢٢ (٢٠٠٦)
و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) و ١٨٩٥ (٢٠٠٩) و ١٩٤٨ (٢٠١٠) و ٢٠١٩
(٢٠١١) و ٢٠٧٤ (٢٠١٢)، أوافقكم طيه بالتقرير الفصلي الثاني والثلاثين الموجه إلى
مجلس الأمن عن عملية أثيا (انظر الضميمة).

(توقيع) كاثرين أشتون

تقرير الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي في الشؤون الخارجية والسياسات الأمنية عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك

أولا - مقدمة

- ١ - يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.
- ٢ - في القرارات ١٥٧٥ (٢٠٠٤) و ١٦٣٩ (٢٠٠٥) و ١٧٢٢ (٢٠٠٦) و ١٧٨٥ (٢٠٠٧) و ١٨٤٥ (٢٠٠٨) و ١٨٩٥ (٢٠٠٩) و ١٩٤٨ (٢٠١٠) و ٢٠١٩ (٢٠١١) و ٢٠٧٤ (٢٠١٢)، طلب مجلس الأمن أن تقدم الدول الأعضاء، سواء من طريق الاتحاد الأوروبي أم بالتعاون معه، تقريرا إلى المجلس عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك كل ثلاثة أشهر على الأقل. وهذا هو التقرير الثاني والثلاثون المقدم بهذا الشأن.

ثانيا - الظروف السياسية

- ٣ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بعدم الاستقرار السياسي وعدم إحراز تقدم يذكر في البوسنة والهرسك. ففيما ظلت مسألة الاندماج الأوروبي تشكل أولوية سياسية لدى قادة البوسنة والهرسك، ظل الزعماء السياسيون منشغلين بالانتخابات المحلية التي جرت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر وبالمساعي المبذولة من أجل إعادة ترتيب التحالفات الحكومية على صعيد الولايات وعلى الصعيد الفيدرالي. ونتيجة لذلك، حذرت المفوضية الأوروبية في تقريرها المرحلي من أن البوسنة والهرسك متأخرة عن المنطقة فيما يخص التقدم المحرز في المسار المفضي إلى الاندماج الأوروبي.
- ٤ - وبالرغم من عدم المحافظة على الزخم الإيجابي الذي تحقق خلال فترة التقرير السابق، تظل الخطوات التالية المطلوبة لإحراز تقدم في مسار الاتحاد الأوروبي على ما هي عليه. وتتعلق هذه الخطوات في المقام الأول بتنفيذ حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن قضية سايديتش/فينتشي وإقامة آلية التنسيق البوسنية المعنية بشؤون الاتحاد الأوروبي. وقد عرضت الأحزاب السياسية في البوسنة والهرسك على أنظار البرلمان مقترحات شتى حول سبل تنفيذ الحكم المذكور إلا أنها أخفقت حتى الآن في التوصل إلى تسوية من شأنها أن تفي باشتراطات الاتحاد الأوروبي وسائر المؤسسات الأوروبية المعنية بالأمر. وهذا أمر ضروري لدخول اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي حيز النفاذ.

- ٥ - وقد أحرز بعض التقدم في تنفيذ قانون المعونة الحكومية وقانون تعداد السكان والأسر المعيشية. وقد أنشئ رسمياً مجلس المعونة الحكومية، ولكن ما زال يتعين اتخاذ خطوات إضافية لكفالة مزاوته مهامه بشكل كامل. وأتاح التعداد التجريبي الذي أجري في تشرين الأول/أكتوبر عناصر قيمة أفادت في التحضير لإجراء تعداد عام ٢٠١٣ المزمع إجراؤه على نطاق البوسنة الهرسك برمتها.
- ٦ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أجريت الانتخابات البلدية بطريقة نزهاء وسلمية على وجه العموم ولم ترد تقارير عن وقوع أي حوادث خطيرة. وحصل بعض التأخير في تصديق نتائج الانتخابات. وتجدد الإشارة في هذا المقام خاصة إلى الطعون التي وجّهت لنتائج الانتخابات في سريرينتسا وأدت إلى تأخر تشكيل المؤسسات المحلية.
- ٧ - وفي مقاطعة برتشكو، كانت هنالك تباشير بإمكانية تحقيق المصالحة في أعقاب تعليق الإشراف الدولي، وجرى تعيين عمدة المقاطعة وحكومتها بسرعة بعد الانتخابات المحلية. وفي موستار، واصل مكتب الممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام الاضطلاع بمهام التيسير المنوطة به لعدم إجراء انتخابات محلية في المدينة. ونظراً إلى تعنت الأحزاب السياسية في موافقها، لم يحرز تقدم يذكر في هذا المضمار.
- ٨ - وفي أعقاب الانتخابات المحلية، أبرم تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين والحزب الديمقراطي الاجتماعي اتفاقاً أفضى إلى إنشاء تحالف جديد بين ستة أحزاب على صعيد الولايات. وشكّل مجلس الوزراء الجديد في تشرين الثاني/نوفمبر. غير أن القلاقل السياسية الناجمة من العملية الجارية لإعادة ترتيب الحكومة في الاتحاد ما برحت تصرف الزعماء السياسيين للبوسنة والهرسك عن العمل بفعالية في التصدي للتحديات المنتهبة أمام البلد ومن ضمنها تنفيذ الخطة المتصلة بالاتحاد الأوروبي.
- ٩ - وظل التقدم المحرز في مسألة تسجيل ممتلكات الدولة والدفاع محدوداً. ورغم تكرار تأكيد التزام منظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) بإزاء البوسنة والهرسك، لم يحرز أي تقدم في الوفاء بالشرط العالق لتفعيل خطة الناتو المتعلقة بالعضوية.
- ١٠ - وتمادى الاقتصاد في منحناه السلبي وروجعت توقعات عام ٢٠١٣ حيث سيكون النمو معدوماً أو سلبياً. ويعد التنفيذ الكامل لآخر آلية وضعها صندوق النقد الدولي للبوسنة والهرسك أمر جوهرياً. وتسجل البوسنة والهرسك أيضاً تأخراً في مواجهة التحديات الناجمة من انضمام كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي.

١١ - ومما ساعد على مواصلة توطيد عمل الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك وتقويته النهجُ الشامل الذي ترتب عن الوجود المعزز للاتحاد الأوروبي في الميدان بعد ضم وفد الاتحاد ومكتب الممثل الخاص التابع للاتحاد، وتواصل التعاون الوثيق بين الممثل الخاص وعملية أثينا.

ثالثاً - الوضع الأمني وأنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك

١٢ - ظل الوضع الأمني في البوسنة والهرسك هادئاً ومستقراً على وجه العموم على امتداد فترة التقرير. وتواصلت الخطابات المؤججة الصادرة عن التركة الوطنية المتعصبة، ولكن لم يكن لها وقع فيما يخص السلامة والأمن. وساهمت الخطابات المشحونة في الفترة السابقة للانتخابات البلدية في زيادة التوتر السياسي. وكان عدد الحوادث العرقية حتى هذا الحين من عام ٢٠١٢ أقل من نظيره في الفترة ذاتها من العام ٢٠١١ وقارب المستوى الذي بلغه في العام ٢٠١٠. أما الجريمة المنظمة فقد اتسمت بالعدد الكبير من المجموعات الصغيرة التي تخوض فيها، دون أن يكون بينها روابط جامعة ودائمة. وتفاقم عدد الجرائم التي طالت الممتلكات، مثلما تفاقم استخدام الأسلحة النارية في شتى ضروب الجرائم. وظلت أعمال التخريب المرتبطة بمباريات كرة القدم وما يغذيها من نزعة عرقية تشكل واحدة من القضايا الباعثة على القلق في ربوع البلد قاطبة. وظل الوضع الاقتصادي الحالي (ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة)، واستفحال معدل البطالة وضعف الهياكل الإدارية من الأمور المثيرة للقلق.

١٣ - ولم يزل الفساد مبعث قلق ولم تكن المحاكمة عليه موفقة على وجه العموم.

١٤ - أما أجهزة إنفاذ القانون فقد مضت في البرهنة على قدرتها في التصدي للأخطار التي تهدد السلامة والأمن ولم تُدع القوة إلى التدخل.

١٥ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، كان قد أعيد تشكيل القوة تمشياً مع استنتاجات المجلس. وفيما تركّز القوة مجهودها على بناء القدرات والتدريب فإنها تحافظ على الوسائل التي تمكنها من المساهمة في قدرات الردع لسلطات البوسنة والهرسك. وقد تمركزت القوة في سرايفو وجرى إيفاد أفرقة الاتصال والرصد إلى أنحاء البوسنة والهرسك كافة. وقدّمت قوات من ثمانية وعشرين بلداً (١٨ من بلدان الاتحاد الأوروبي و ٥ من خارج بلدان الاتحاد).

١٦ - ووضع مفهوم جديد يُعرّف بالقوة الاحتياطية الوسطى غايته أن يمكّن الاتحاد الأوروبي من نشر عدد أدنى من القوات قوامه أربع سرايا في غضون أربعة أيام بشكل مستقل ودون الاضطرار إلى التماس المدد من القوة العملياتية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والناو. وتتمركز هذه السرايا خارج البلد وإذا ما استُفرت عملت تحت قيادة وسيطرة الكتيبة المتعددة الجنسيات ضمن الهيكل العام لبعثة الاتحاد الأوروبي.

- ١٧ - وتتسم قدرات القوات الاحتياطية الأجنبية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والنااتو بمحدوديتها لأن جزءاً من تلك القوات نُشر في كوسوفو ولأن الكتيبة الألمانية النمساوية سحبت دعمها لبعثة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.
- ١٨ - وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي إسداء مشورتها لسلطات البوسنة والهرسك ورصد عملها في سياق الأنشطة المتصلة بمواقع تخزين الذخيرة والأسلحة، وتحريك الأسلحة والمعدات العسكرية للأغراض المدنية والعسكرية، والتخلص من فائض الأسلحة والذخيرة، ومعامل الصناعات العسكرية.
- ١٩ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٠٧٤ (٢٠١٢)، الذي مدد بموجب الولاية التنفيذية لبعثة الاتحاد الأوروبي لمدة سنة إضافية.

رابعاً - توقعات المستقبل

- ٢٠ - يتوقع أن يظل الوضع الأمني هادئاً ومستقراً.